

جابر: ترشيد قروض لإعالة عشرات آلاف العائلات اللبنانية

في ظل شح الموارد المالية، وخصوصا الآتية من الخارج، يحتاج لبنان الى تحسين ادارة الانفاق وتوجيه المتوافر ماليا كما فعل عندما اقر مجلس النواب في 12 اذار الماضي قروضا تطاول عشرات الاف العائلات، لاسيما الاكثر عوزا، لتعزيز شبكة الامان الاجتماعي ومكافحة الفقر وجائحة كورونا وتسهيل قروض الاسكان

لم يعد سرا ان المساعدات والقروض الخارجية للبنان لم تعد متوافرة، مثلما كانت الحال في العقدين الماضيين، ففاقمتها الازمة الاقتصادية العالمية الناتجة من وباء كورونا، وتراجع مداخيل الدول العربية المعتمدة على النفط، فيما تضررت بسبب ذلك ايضا تحويلات المغتربين اللبنانيين من الخارج. في ظل ازمة المصارف والسيولة وتجميد واماويل المودعين، وانهيار الليرة، الى جانب العناصر السياسية التي باتت توجهه او تؤثر

في قرارات الدول العربية والاجنبية لمساعدة لبنان، اصبح كل مبلغ متوافر بين يدي الدولة اللبنانية له قيمته المضاعفة اكثر من ذي قبل. يؤدي انهيار الليرة الى دفع المزيد من اللبنانيين الى خط الفقر مع انخفاض القوة الشرائية، مع تصاعد التحذيرات الداخلية والخارجية من وصول الاوضاع الى مرحلة لم يبلغها لبنان من قبل. ومع تأخر تشكيل حكومة جديدة، تتجه الانظار اكثر نحو مجلس النواب لمحاولة تحريك عجلة القرارات المتعلقة بحياة



سيتم اختيار العائلات الفقيرة وفق معايير علمية دقيقة.

مستفيدون

سيتم اعتماد منهجية صيغ الاختيار غير المباشر لتحديد الاسر التي تعاني من فقر مدقع عبر تحديد نمط الاستهلاك، مصدر الدخل، الاصول التي يمتلكونها. سيتم اختيار من هم الاكثر فقرا، ثم تحديد الفئات الضعيفة اجتماعيا ضمن مجموعة الاسر التي تعيش في فقر مدقع والتي تشمل: الاسر التي تعيلها نساء، الاسر التي تتضمن اطفالا (من 0 الى 17 سنة)، الاسر التي لديها افراد ما بين 70 عاما واكثر، والاسر التي لديها افراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.



الوزير السابق النائب ياسين جابر.



القرارات تتعلق بأكثر من 600 مليون دولار



بالاضافة الى قرض قديم من الصندوق العربي للامم مخصص للاسكان، تعاد الاستفادة منه بتعديل سقف القروض الممنوحة من مصرف الاسكان.

التقت "الامن العام" الوزير السابق النائب ياسين جابر لتسليط الضوء على هذه القرارات المتعلقة اجمالا بمبالغ تفوق 600 مليون دولار، وتستهدف التخفيف من حدة الازمة الاقتصادية - الاجتماعية عبر الوصول الى الشرائح الاكثر عوزا، بشكل علمي ودقيق.

■ ما هي اهمية القرض المخصص للاسكان؟
□ القرض اتى الى لبنان اساسا من الصندوق العربي للامم الاقتصادي والاجتماعي قبل نحو عام، وقيمته حوالي 150 مليون دولار، وسيودع في المصرف المركزي لكنه مخصص بحسب الاتفاق مع الصندوق لمصرف الاسكان تحديدا الذي يحدد بدوره المستفيدين المحتملين منه. وتم اقرار تغيير سقف القرض المخصص لكل متقدم من 300 مليون ليرة الى 450 مليون ليرة، ومن 400 مليون ليرة الى 600 مليون ليرة.

■ ماذا جرى تحديدا حول اتفاق القرض بين لبنان والبنك الدولي للانشاء والتعمير؟ ماذا اقر مجلس النواب تحديدا؟

□ يتعلق البند بمشروع القانون الوارد في المرسوم رقم 6492، وتم تعديل القانون النافذ حكما رقم 6 تاريخ 3 تشرين الثاني 2014 حول ابرام اتفاق قرض بين لبنان والبنك الدولي، وذلك لدعم الابتكار في مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لم يتم استعمال هذا القرض الذي تبلغ قيمته 30 مليون دولار، لكن حكومة الرئيس دياب تقدمت في حزيران 2020 بمشروع اقترح فيه ان يتم تخصيص 5.5 ملايين دولار من هذا القرض لدعم مشاريع الابتكار في مجال كورونا.

■ ماذا يعني ذلك وما اهميته بالنسبة الى اللبنانيين؟

□ بناء على طلب من الحكومة اللبنانية، ومن اجل مواجهة تداعيات فيروس كورونا، قام البنك الدولي وشركة كفالات باعادة هيكلة برنامج صندوق دعم الابتكار في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، باضافة وسيلة تمويل جديدة بقيمة 5.5 ملايين دولار من البرنامج لدعم مثل هذه المؤسسات المعنية بانتاج المستلزمات والتجهيزات الطبية المصنعة محليا لمواجهة تداعيات كورونا. ثمة نقص عالمي في معدات الوقاية الشخصية والاجهزة الطبية، وهو ما يفرض على الحكومة اشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية في قطاعات التصنيع والصحة. اي ان الهدف تعزيز تأمين المنتجات والمعدات الطبية المصنعة محليا، وهو في صلب اهتمام اللبنانيين وصحتهم. المستفيدون المحتملون من هذا البرنامج هم مؤسسات لبنانية موثوق بها او مراكز ابحاث لديها او يمكنها تطوير امكانيات تصنيع المنتجات والاجهزة والمعدات الطبية وتقديم الخدمات اللازمة لمحاربة الجائحة. وبالفعل، تم تحديد لائحة اولية بالمستفيدين المحتملين من جمعية الصناعيين، تتضمن اكثر من 30 شركة متخصصة بانتاج معدات الوقاية الشخصية والتجهيزات الطبية، وهناك ايضا شركات تعمل من اجل تطوير اجهزة للتنفس الصناعي.

■ لكن كيف سيعمل هذا البرنامج وكيف سيقدّم المال الى هذه المؤسسات؟
□ سوف يتولى البرنامج تأمين نوعين من

ضمن أول 50
شركة تصميم عالمية
كبرى كما ورد
في مجلة ENR



الإلتزام بالتطوير والتفوق

شركة الإتحاد الهندسي - خطيب و علمي هي شركة متخصصة في أعمال الإستشارات والدراسات والإشراف على التنفيذ في مختلف الحقول الهندسية. تمتلك الشركة خبرات كفيلة بمواجهة تحديات مشاريع ذات تقنية عالية الجودة لتقديم أفضل الخدمات لعملائنا. إن أساس إلتزام شركتنا على مدى خمسين عاماً بتقديم الحلول الأكثر إبتكاراً وملائمة لعملائنا، هو الإعتتماد على الإختصاص الذي يجمع بين الخبرة والثقافة المهنية الواسعة والعمل المتواصل مع العملاء.

الهندسة المعمارية

التخطيط الحضري والإقليمي

هندسة النقل

هندسة المياه والبيئة

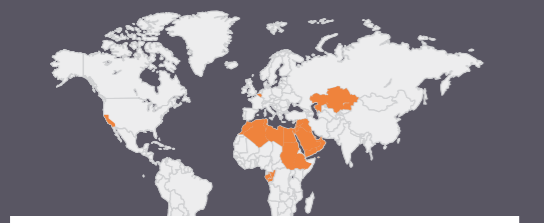
الطاقة الكهربائية والبيئية

الهندسة الصناعية

النفط والغاز

تكامل النظم الجغرافية

أكثر من 7000
مهندساً وفنياً وإدارياً



تعمل الشركة في أكثر من 20 دولة حول العالم



واعمارهم، لضمان ان تصل الاموال الى الاكثر عوزا بالفعل، وذلك وفق معايير دولية محددة. التقديرات تشير الى ان 161.257 الف اسرة سيشملهم البرنامج، وسيحصلون على بطاقة مسبقة الدفع مخصصة لذلك. كما سيتولى برنامج الاغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ادارة وتوزيع بطاقات الكترونية مسبقة الدفع للمستفيدين مع مراقبة المعاملات المالية.

من المفترض ان تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على وضع آلية لتشغيل نحو 480 عاملاً اجتماعياً لديها مع الاستعانة بأشخاص من الصليب الاحمر وطلاب الجامعات والجمعيات والهيئات الانسانية، لتعبئة الاستثمارات للاسر الاكثر فقراً او التي تعيش تحت خط الفقر.

■ كيف سيعرف اللبنانيون تفاصيل هذا البرنامج والخطط المتعلقة به؟
□ سيصار الى الاعلان بواسطة تلفزيون لبنان والتلفزيونات المحلية ووسائل الاعلام الاخرى عن كيفية التسجيل للاستفادة من القرض، بالاضافة الى حملات توعية، ارشادات وتثقيف وغيرها. ستشارك شركات متخصصة في الانتاج الاعلاني عبر دعم خطوات الحكومة، وستتولى انتاج افلام دعائية وتثقيفية للتسويق الاعلاني من دون اي كلفة تقع على عاتق الدولة اللبنانية.

■ ما هو تقييمك للقرارات المتعلقة بحزمة القروض وهل هي مطمئنة للناس؟
□ ما جرى هو خطوة ملء الفراغ الحاصل حالياً، وهو ضروري لكنه ليس كافياً. فالمطلوب ان نذهب ابعد في تحقيق الامان الاجتماعي من خلال الاقدام على خطوات في موضوع ترشيد وتوفير الدعم لذوي الدخل المحدود، او الواقعين في الفقر المدقع. المطلوب في ظل الازمة الاقتصادية، ترشيد الدعم لاستهداف الاكثر حاجة بما في ذلك الذين تقلصت رواتبهم في القطاع العام والخاص، عبر تعزيز الضمان الاجتماعي مثلاً لدعم اصحاب الرواتب التي انهارت. علينا بداية تعزيز العمل الحكومي، لان الحكومة هي المسؤولة المباشرة عن وضع الخطط لتحقيق ذلك.

” يجب الاقدام على توفير الدعم الى ذوي الدخل المحدود يشملك برنامج القرض نحو 161 الف عائلة لبنانية

الى الوزير غازي وزي واعلن انه مستعد لتقديم 450 مليون دولار كقرض ميسر للبنان لمواجهة المشكلات التي ستظهر بسبب الوضع الاقتصادي الصعب. لكن مع الوقت، وضع البنك شروطاً تتمثل في نقطتين: كيف يتم احصاء الناس المستهدفين، وكيف تحدد البطاقة. حالياً، سيتم هذا الامر في اشراف وحضور دولي.

■ من سيشمل وكيف سيتسفيد منه من اللبنانيين؟
□ يفترض ان يشمل برنامج القرض نحو 161 الف عائلة لبنانية. وسيتم اعداد لائحة بالعائلات الاكثر فقراً وفق معايير علمية دقيقة لتحديد المستفيدين الحقيقيين، بناء على مدخولهم الشهري ووظائفهم وممتلكاتهم

◀ التمويل، قروض ميسرة وهبات. من الممكن ان يعتبر المتقدم كمستفيد محتمل لهبة وقرض ميسر لغاية سقف 500 الف دولار. كذلك سوف تمول أنشطة مثل تقديم هبات لمستفيدين مستحقين بهدف تغطية التكاليف الناتجة من اعمال البحث والتطوير والتسويق والخدمات التقنية، كما ستقدم قروض ميسرة الى مستفيدين مستحقين بهدف تغطية تكاليف راس المال التشغيلي واستيراد المواد الأولية اللازمة للتصنيع وتجهيزات واعمال انشاء بسيطة في مقر المصنع او المعمل القائم، وذلك وفق معايير محددة من البنك الدولي.

■ ماذا عن تعزيز شبكة الامان الاجتماعي التي اتفق عليها مع البنك الدولي؟
□ هي ضمن مشروع طارئ لدعم شبكة الامان الاجتماعي استجابة لتداعيات جائحة كورونا والازمة الاقتصادية في لبنان، بناء على اتفاق قرض بين لبنان والبنك الدولي للانشاء والتعمير. قيمة القرض 246 مليون دولار، علماً ان هناك فرعاً خاصاً في البنك الدولي لدعم شبكات الامان الاجتماعي في العالم. بدأت القصة ايام الوزير وائل ابوفاور، وقتها قدم البنك الدولي 5 ملايين دولار لدعم المشروع. ثم جاء الوزير رشيد درباس وبعده الوزير بيار ابي عاصي، وكان يعد لائحة بالعائلات الاكثر فقراً. خلال حكومة الرئيس دياب، جاء البنك الدولي

11 مليار دولار

قررت الدول المانحة خلال مؤتمر سيدر الدولي لدعم الاقتصاد اللبناني الذي انعقد في باريس في نيسان 2018، جمع ما قيمته 11 مليار دولار من المنح والقروض. يضم المبلغ 10.2 مليارات دولار كقروض، و860 مليون دولار على شكل منح. اما المساهمات التي تعهدت بها الدول والمنظمات الدولية المشاركة في المؤتمر فهي كالاتي: الاتحاد الاوروبي 1.5 مليار اورو، فرنسا 500 مليون اورو، هولندا 300 مليون اورو، بريطانيا 130 مليون اورو، ألمانيا 120 مليون اورو، إيطاليا 120 مليون اورو، تركيا 200 مليون دولار، السعودية 1 مليار دولار، الكويت 680 مليون دولار، الولايات المتحدة 115 مليون دولار، البنك الدولي 4 مليارات دولار، البنك الاسلامي للتنمية 750 مليون دولار. لكن لبنان لم يحصل على اي من هذه المبالغ لانها مرتبطة باجراء اصلاحات اقتصادية وخطوات لمكافحة الفساد.